- **الجمهورية – الجمعة 14.07.2017**
  - النفط يتراجع وسط انخفاض الإلتزام بتخفيضات "أوبك"

التفاصيل:

النفط يتراجع وسط انخفاض الإلتزام بتخفيضات "أوبك"
تراجعت أسواق النفط الجمعة، وسط انخفاض درجة الالتزام بتخفيضات "أوبك"، لكنّها بقيت بصدد مكاسب أسبوعيّة قويّة.
وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 19 سنتاً بما يُعادل 0.4 في المئة إلى 48.23 دولاراً للبرميل. وزادت الأسعار نحو 3.5 في المئة منذ بداية الأسبوع.
وسجّلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 45.93 دولاراً للبرميل، منخفضةً 15 سنتاً، لكن متّجهة صوب مكاسب أسبوعيّة قدرها 3.8 في المئة.

- **المستقبل – الجمعة 14.07.2017**
  - لجنة الأشغال تناقش الأحكام البترولية الضريبية
  - لجنة المال أقرّت موازنة وزارة الطاقة

التفاصيل:

لجنة الأشغال تناقش الأحكام البترولية الضريبية
تعقد لجنة الاشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة، عند الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر الاثنين المقبل، برئاسة النائب محمد قباني،لدرس ومناقشة جدول الاعمال الاتي:

-مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 391 تاريخ 2017/3/21 الرامي الى وضع الاحكام الضريبية المتعلقة بالانشطة البترولية وفقا للقانون 132 تاريخ 2010/8/23 كما عدلته اللجنة المختصة.

- اقتراح القانون الرامي الى تعديل بعض احكام القانون رقم 522 تاريخ 1996/6/6 تنظيم مهمة الطوبوغرافيا وانشاء نقابة الطوبوغرافيين كما عدلته اللجنة الفرعية.

لجنة المال أقرّت موازنة وزارة الطاقة
عقدت لجنة المال والموازنة جلسة برئاسة النائب ابراهيم كنعان لبحث واقرار موازنة وزارة الطاقة والمياه، في حضور وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل والنواب ومعنيين.
وعقب الاجتماع، اعلن كنعان «ان اللجنة استمعت الى وزير الطاقة حول عمل الوزارة والمشاريع المرتبطة بها، وقد اقرت اللجنة موازنة الوزارة وعلقت البند المتعلق بمساهمة الوزارة بمركز الطاقة المتجددة وقيمته 6 مليارات، طالبة التفاصيل المتعلقة بعمله». ولفت الى ان «اللجنة ستستمع بشكل منفصل الى مؤسسة كهرباء لبنان في ضوء عجز المؤسسة وتكاليفه على عاتق الدولة والبالغ بحسب ارقام الموازنة 2100 مليار ليرة. كما سيعقد اجتماع في الثالثة بعد ظهر الاثنين المقبل مع وزير الطاقة ولجنة فرعية تمثل كل الكتل، يخصص لدرس توزيع عادل لمشاريع الصرف الصحي والمياه في كل المناطق اللبنانية».

- **الشرق الاوسط – الجمعة 14.07.2017**

- »الطاقة الدولية» توصي منتجي النفط بـ«الصبر» على الأسواق لبلوغ «التوازن «توقعت ارتفاع الطلب العالمي في 2017
- أنقرة تحذر قبرص من التنقيب «الأحادي» بالبحر المتوسط تركيا وإسرائيل توقعان اتفاقية خط أنابيب للغاز قبل نهاية العام

التفاصيل:

»الطاقة الدولية» توصي منتجي النفط بـ«الصبر» على الأسواق لبلوغ «التوازن « توقعت ارتفاع الطلب العالمي في 2017
توقعت وكالة الطاقة الدولية الخميس ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمعدل أعلى بشكل عما كان متوقعاً سابقاً هذا العام، بسبب زيادة الاستهلاك في الهند والولايات المتحدة وألمانيا. وقالت الوكالة في تقريرها الشهري الأخير بشأن أسواق النفط إنه «تم رفع التوقعات بنمو الطلب العالمي على النفط في 2017 إلى 4.1 مليون برميل يومياً بسبب الأرقام القوية المفاجئة في الطلب في الربع الثاني من العام .«وأضاف التقرير أنه بعد نمو «باهت» على الطلب في الربع الأول: «شهدنا تسارعا دراماتيكيا في الربع الثاني... نتيجة عدة زيادات متوقعة على الطلب في الهند والولايات المتحدة وألمانيا». وتتوقع الوكالة أن يصل إجمالي الطلب على النفط 98 مليون برميل يومياً هذا العام، كما سيرتفع بالوتيرة نفسها مرة أخرى العام المقبل ليصل إلى 4.99 مليون برميل يوميا، بحسب الوكالة .وفي محاولة لتخفيف التخمة في أسواق النفط ورفع أسعاره، اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الدولة المصدرة للنفط (أوبك) على خفض إنتاجها منذ بداية العام، كما وافقت الدول غير الأعضاء في المنظمة على رأسها روسيا على خفض إنتاجها كذلك... إلا أن بعض المراقبين يشعرون بأن «إعادة توازن السوق» وارتفاع الأسعار يستغرقان وقتا طويلا .لكن الوكالة دعت إلى الصبر، وقالت في تقريرها إن «المستثمرين في النفط يمرون بمرحلة من ضعف الثقة رغم ارتفاع الأسعار إلى مستويات لم نشهدها منذ مطلع نوفمبر)تشرين الثاني .«(ومن المقرر أن يعقد منتجو النفط اجتماعا في سانت بطرسبورغ في روسيا في 24 يوليو (تموز) الجاري لمراجعة وضع الإنتاج .من جهة أخرى، أوضحت وكالة الطاقة الدولية أن التزام «أوبك» بتخفيضات الإنتاج تراجع في يونيو (حزيران) إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر، في الوقت الذي يضخ فيه كثير من الأعضاء المزيد من الخام فوق المسموح به وفقا لاتفاق الإنتاج، مما يؤخر استعادة السوق لتوازنها .

وانخفض التزام «أوبك» بالتخفيضات إلى 78 في المائة الشهر الماضي من 95 في المائة في مايو (أيار)، حيث بدد إنتاج يفوق المسموح به من الجزائر والإكوادور والغابون والعراق والإمارات وفنزويلا، أثر الالتزام القوي من جانب السعودية والكويت وقطر وأنغولا .وتقرر إعفاء ليبيا ونيجيريا من التخفيضات؛ بسبب سنوات من عدم الاستقرار الذي ألحق الضرر بإنتاجهما. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن البلدين استطاعا زيادة إنتاجهما أكثر من 700 ألف برميل يوميا في الأشهر الأخيرة .
وقالت الوكالة، التي تقدم المشورة للدول الصناعية بشأن سياسات الطاقة، إن الطلب على نفط «أوبك» من المتوقع أن يزيد باطراد خلال 2017 ،وأن يبلغ 6.33 مليون برميل يوميا في الربع الأخير من العام، بزيادة مليون برميل يوميا عن إنتاج المنظمة في يونيو. موضحة أنه «بفرض أن هناك التزاما قويا بتخفيضات (أوبك)، فإن هذا سيعني ضمنا سحبا كبيرا للمخزونات، حتى إذا تعافى إنتاج ليبيا ونيجيريا بدرجة أكبر .«وأشارت الوكالة إلى أن مخزونات الدول الصناعية بلغت في مايو ما يزيد على 266 مليون برميل فوق متوسط خمس سنوات، انخفاضا من 300 مليون برميل في أبريل)نيسان). وتظهر بيانات أولية انخفاضا بوتيرة أقل للمخزونات في يونيو .وقالت الوكالة إنه في الوقت الذي يعود فيه المنتجون من خارج «أوبك»، كالولايات المتحدة وكندا والبرازيل بقوة إلى وضع زيادة الإمدادات، فإن انخفاض أسعار النفط قد يجبر بعض المنتجين الأميركيين على إعادة تقييم المشاريع. موضحة أن «البيانات المالية تشير إلى أنه في الوقت الذي قد يكون الإنتاج فيه وفيراً، فإن الأرباح ليست كذلك... وقد نقلت تقارير صحافية صدرت في الآونة الأخيرة عن مسؤولين تنفيذيين بالشركات قولهم إن أسعار النفط ينبغي أن تدور حول 50 دولاراً للبرميل للحفاظ على نمو الإنتاج«

أنقرة تحذر قبرص من التنقيب «الأحادي» بالبحر المتوسط تركيا وإسرائيل توقعان اتفاقية خط أنابيب للغاز قبل نهاية العام

حذر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو من أن بلاده ستتخذ إجراءات ضد تنقيب قبرص عن النفط والغاز حول جزيرة قبرص، لافتا إلى أن القبارصة الأتراك لهم حقوق في تلك الاحتياطيات .
وقال جاويش أوغلو، الذي يقوم حاليا بجولة أفريقية، إن وزارتي الطاقة والخارجية التركيتين تعملان معاً لأخذ خطوات ضد الإجراءات «الأحادية» من جانب القبارصة اليونانيين. وأضاف أن إرسال قبرص سفينة حفر يظهر عدم صدق الجانب اليوناني في محادثات إعادة توحيد شطري الجزيرة التي تعثرت الأسبوع الماضي .وأعلنت وزارة الطاقة القبرصية أن السفينة «ويست كابيلا» توجهت أول من أمس بناء على تعاقد مع شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية إلى موقع قبالة سواحل قبرص لتبدأ التنقيب عن الغاز .وسبق أن حذر رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، أمام الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر العالمي للنفط الذي اختتم أعماله أمس في إسطنبول، قبرص من أعمال التنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، قائلا إن تركيا ستدافع عن حقوقها وحقوق القبارصة الأتراك بجميع الوسائل .في سياق موازٍ، بدأت تركيا وإسرائيل الاستعدادات لمد خط أنابيب لنقل الغاز من إسرائيل إلى تركيا. وبحث وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي برات البيراق ونظيره الإسرائيلي يوفال ستينيتز هذه الاستعدادات خلال لقاء على هامش أعمال المؤتمر العالمي للنفط في إسطنبول. وقال الوزير الإسرائيلي إن نظيره التركي سيزور إسرائيل قبل نهاية العام الجاري لتوقيع الاتفاق .وكان الجانبان بدءا مناقشة موضوع خط الغاز في منتدى الطاقة الذي عقد في إسطنبول في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي، بعد أن استأنفا العلاقات بينهما في يونيو (حزيران) من العام نفسه عقب توتر شاب العلاقات منذ العام 2010 .وترغب أنقرة في خطوة لاحقة أن تكون معبرا لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا .بموازاة ذلك، قال أمير حسين زماني نيا، مساعد وزير النفط الإيراني، إن بلاده تتطلع للتعاون مع تركيا في مجال الطاقة والنفط، لا سيما في مشاريع خاصة بأنشطة المنبع والمصب .وأضاف نيا في تصريحات على هامش المؤتمر

العالمي للنفط أن «تركيا واحدة من عملائنا، ولدينا اتفاق طويل الأمد لتزويد تركيا بالنفط يسير بشكل جيد منذ توقيع اتفاقية لبيع وشراء الغاز بين البلدين في العام 1996 ».وبدأت إيران، بموجب الاتفاق، اعتبارا من العام 2001 تسليم 3 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا إلى تركيا، من المتوقع أن تصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنوياً .وأكد المسؤول الإيراني أن هناك حاجة ماسة للعمل من أجل خلق فرص جديدة للتعاون بين البلدين، لا سيما مع توافر الكثير من الأسس الاستثمارية المشتركة بينهما، لافتا إلى أن إيران ترغب في زيادة حجم الغاز الطبيعي المصدر إلى تركيا. وتابع أنه «بالنظر إلى احتياطي إيران من المواد الهيدروكربونية، فمن الواضح أن إنتاج البلاد لم يصل إلى طاقته القصوى». ولفت أن «تكلفة الإنتاج في إيران منخفضة جداً، علماً بأن احتياطاتنا تفوق إنتاجنا .«وأوضح المسؤول الإيراني أن الجهات المعنية بمجال الطاقة في بلاده، تواصل مشاوراتها لتنفيذ أكثر من 25 مشروعاً في هذا القطاع، وخلال الأشهر العشرة القادمة ستوقع طهران عدة اتفاقيات في مجال الطاقة بقيمة تتراوح بين 8 و10 مليارات دولار .وتأمل إيران، وهي ثالث أكبر منتج للنفط بمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، في إحياء قطاعات النفط والطاقة عقب رفع العقوبات عنها في بعد سنوات من نقص الاستثمار .على صعيد آخر، قال مدير شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) البريطانية للنفط، بوب دادلي، إنهم يرغبون بإعطاء مزيد من الثقل للغاز الطبيعي في استثماراتهم. وقال دادلي أمام المؤتمر العالمي للنفط في إسطنبول إن تركيا تتطور في هذا المجال، وستكون مركز نقل مهما جداً بالنسبة للعالم، وأن «نسبة استهلاك تركيا من الطاقة، خلال الفترة ما بين 2005 - 2015 زادت بنسبة 35 في المائة، ما يعني أن الزيادة المذكورة هي ضعف المعدل العالمي«

- **<u>الدبار – الجمعة 14.07.2017</u>**
  - الصين أكبر مشتر للنفط في العالم!
  - البحرين مهتمة بالغاز الروسي
  - ما حقيقة اكتشاف بئر نفطي قبالة سواحل بانياس بطاقة 800 ألف برميل يوميا
  - ايران تتوقع عقد صفقات نفطية ضخمة خلال أسابيع

<u>التفاصيل:</u>

الصين أكبر مشتر للنفط في العالم!

استوردت الصين خلال يونيو/حزيران الماضي 8.79 مليون برميل من النفط الخام يوميا، مما جعلها أكبر مشتر للنفط في العالم خلال ذلك الشهر، وذلك بحسب بيانات مصلحة الجمارك الصينية.
وارتفعت الواردات الصينية من الخام خلال يونيو/حزيران بنسبة 17.9% على أساس سنوي، وذلك على الرغم من انخفاض عدد الشحنات بنسبة 2.9% مقارنة مع شهر مايو/أيار.
وللمقارنة، فقد استوردت الولايات المتحدة خلال الشهر الماضي 7.94 مليون برميل يوميا.
وفي الأشهر الستة الأولى من عام 2017، استوردت الصين 212 مليون طن، أو 8.55 مليون برميل يوميا من النفط الخام، بزيادة قدرها 13.8%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما انخفضت واردات منتجات النفط المكرر 2.8% إلى 15.03 مليون طن في النصف الأول من السنة.

البحرين مهتمة بالغاز الروسي

قال وزير النفط البحريني محمد آل خليفة إن حجم صادرات الغاز المسال، الذي من الممكن أن تستورده المملكة من شركة الغاز الروسية "غازبروم" قد يتراوح ما بين 3 و6 ملايين طن سنويا.

ونقلت وكالة "نوفوستي" اليوم الخميس عن الوزير البحريني قوله، خلال مشاركته في مؤتمر للطاقة في إسطنبول، إن البحرين تجري مفاوضات مع "غازبروم" بشأن إمدادات الغاز المسال، التي من الممكن أن تشتريها، لكن لا يوجد إلى الآن اتفاق نهائي.

وفي منتصف يونيو/حزيران الماضي، صرح السفير البحريني لدى موسكو أحمد الساعاتي بأن البحرين تعول على بدء توريد الغاز الطبيعي المسال من روسيا في بداية 2019 في إطار صفقة مع "غازبروم".

وتعمل البحرين حاليا بالتعاون مع شركة كورية جنوبية لتشييد محطة بقيمة 600 مليون دولار لاستقبال الغاز المسال المستورد. ومن المخطط أن تبدأ المحطة، التي تعد الأولى من نوعها في المملكة، عملها بنهاية عام 2018.

ما حقيقة اكتشاف بئر نفطي قبالة سواحل بانياس بطاقة 800 ألف برميل يوميا

نفت وزارة النفط والثروة المعدنية ما تتداوله صفحات على الفيس بوك عن اكتشاف حقل نفطي قبالة شواطئ بانياس قالت إن الطاقة الانتاجية له تبلغ 800 ألف برميل من النفط يوميا و500 ألف طن من الغاز المسال.

وأكدت وزارة النفط أن الخبر غير صحيح بالمطلق، بحسب موقع "سيريا ستيبس".

يذكر أن الجيش السوري بدأ منذ عدة أشهر حملة تحرير الآبار، حيث تم تحرير أكثر من بئر تقوم وزارة النفط والثروة المعدنية بإعادة تأهيلها تمهيدا لاعادتها للإنتاج كان آخرها بئر الهبل.

يذكر أن إنتاج سوريا الحالي يبلغ من النفط 12 ألف برميل ضمن بيانات تتجه نحو الارتفاع خاصة و أن تحرير الآبار يترافق مع عمليات استكشاف وحفر في أكثر من موقع... في حين يجري الحديث منذ سنوات عن اكتشافات مأمولة في الشواطئ السورية من النفط والغاز يجري التعاون بشأنها مع الجانب الروسي. ولكن لا معلومات تفصيلية يمكن الحديث عنها.

وتبلغ خسائر قطاع النفط السوري ككل بسبب الأزمة 20 ملياردولار.

ايران تتوقع عقد صفقات نفطية ضخمة خلال أسابيع

يتزايد ضخ الاستثمارات الأجنبية في صناعة النفط الإيرانية، ما قد يتحول إلى طوفان على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وتفاوض الحكومة الإيرانية مع 27 شركة أجنبية على مشاريع في قطاع النفط تُقدر بقيمة 200 مليار دولار، بحسب ما قال نائب الوزير الإيراني للعلاقات الدولية أمير حسين زماني نيا الثلاثاء، مشيراً إلى أن بعض هذه المشاريع قد تثمر عن اتفاقات قريباً جداً.

ووقعت شركة النفط الفرنسية "توتال" ومؤسسة البترول الوطنية الصينية صفقة بمليارات الدولارات الأسبوع الماضي لتطوير حقل "فارس الجنوبي" الأكبر للغاز الطبيعي في العالم، باستثمار هو الأول من نوعه بعد تخفيف العقوبات عن ايران العام الماضي.

وقال زماني نيا إن إيران تتباحث مع شركات في أوروبا وآسيا، بينها "بريتيش بتروليوم" و"غازبروم" و"لوكويل" الروسيتين، و"بتروناس" الماليزية، وغيرها، لكنه لم يذكر أي شركات أمريكية.

وعُزل الاقتصاد الإيراني لعقود من الزمن، نتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وغيرها من قوى العالم. وخُففت هذه العقوبات في بداية العام 2016، بعد أن وعدت إيران بالتراجع عن برنامجها النووي.
وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد هدد سابقاً بنقض الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إدارة الرئيس السابق باراك أوباما. لكن، في مايو/أيار الماضي، أعلنت إدارة ترامب عن إعفاء واسع النطاق لإيران من عقوبات بموجب الاتفاق النووي الذي أُبرم في العام 2015، ما أنهى فترة من الترقب الحذر للشركات العالمية الراغبة بالاستثمار في إيران.
وزادت إيران من إنتاجها في قطاع الطاقة منذ تخفيف العقوبات. كما سمحت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" لإيران بزيادة إنتاجها.
ورغم تراجع إنتاج النفط، إلا أن هذا لم يساهم كثيراً في رفع سعر البرميل، إذ يبلغ سعره الحالي حوالي 44 دولاراً.
وأشار زماني نيا إلى أنه يتوقع تحسن أسعار النفط في نهاية العام 2017.

- **الحياة – الجمعة 14.07.2017**
  - ايران تتوقع عقد صفقات نفطية ضخمة خلال أسابيع

التفاصيل:

ايران تتوقع عقد صفقات نفطية ضخمة خلال أسابيع

يتزايد ضخ الاستثمارات الأجنبية في صناعة النفط الإيرانية، ما قد يتحول إلى طوفان على مدى السنوات الخمس المقبلة.
وتفاوض الحكومة الإيرانية مع 27 شركة أجنبية على مشاريع في قطاع النفط تُقدر بقيمة 200 مليار دولار، بحسب ما قال نائب الوزير الإيراني للعلاقات الدولية أمير حسين زماني نيا الثلاثاء، مشيراً إلى أن بعض هذه المشاريع قد تثمر عن اتفاقات قريباً جداً.
ووقعت شركة النفط الفرنسية "توتال" ومؤسسة البترول الوطنية الصينية صفقة بمليارات الدولارات الأسبوع الماضي لتطوير حقل "فارس الجنوبي" الأكبر للغاز الطبيعي في العالم، باستثمار هو الأول من نوعه بعد تخفيف العقوبات عن ايران العام الماضي.
وقال زماني نيا إن إيران تتباحث مع شركات في أوروبا وآسيا، بينها "بريتيش بتروليوم" و"غازبروم" و"لوكويل" الروسيتين، و"بتروناس" الماليزية، وغيرها، لكنه لم يذكر أي شركات أمريكية.
وعُزل الاقتصاد الإيراني لعقود من الزمن، نتيجة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وغيرها من قوى العالم. وخُففت هذه العقوبات في بداية العام 2016، بعد أن وعدت إيران بالتراجع عن برنامجها النووي.
وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد هدد سابقاً بنقض الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إدارة الرئيس السابق باراك أوباما. لكن، في مايو/أيار الماضي، أعلنت إدارة ترامب عن إعفاء واسع النطاق لإيران من عقوبات بموجب الاتفاق النووي الذي أُبرم في العام 2015، ما أنهى فترة من الترقب الحذر للشركات العالمية الراغبة بالاستثمار في إيران.
وزادت إيران من إنتاجها في قطاع الطاقة منذ تخفيف العقوبات. كما سمحت منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" لإيران بزيادة إنتاجها.

ورغم تراجع إنتاج النفط، إلا أن هذا لم يساهم كثيراً في رفع سعر البرميل، إذ يبلغ سعره الحالي حوالي 44 دولاراً.
وأشار زماني نيا إلى أنه يتوقع تحسن أسعار النفط في نهاية العام 2017.

- **جريدة الجريدة – الجمعة 14.07.2017**
  - النفط الكويتي ينخفض 56 سنتاً ليبلغ 44.52 دولار للبرميل

التفاصيل:

النفط الكويتي ينخفض 56 سنتاً ليبلغ 44.52 دولار للبرميل
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 56 سنتاً في تداولات أمس الخميس ليبلغ مستوى 44.52 دولار أميركي مقابل 45.08 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية تراجعت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس الخميس وذلك بعد أن ذكرت وكالة الطاقة أن الانتاج في منظمة (اوبك) تراجع في الشهر الماضي لأدنى مستوى له في ستة أشهر مما أضاف للقلق بشأن وفرة المعروض.
وانخفضت العقود الآجلة لنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم أغسطس إلى مستوى 45.42 دولار للبرميل في حين انخفضت أسعار العقود الآجلة لخام القياس العالمي (مزيج برنت) لتصل إلى مستوى 47.60 دولار للبرميل.
وخفضت منظمة (اوبك) الانتاج بنسبة 78 في المئة الشهر الماضي مما نسبته 95 في المئة في شهر مايو الماضي وفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية حيث قام العديد من الأعضاء بضخ كميات أكبر من النفط أكثر مما يسمح به اتفاق العرض.

- **الجزيرة – الجمعة 03.12.2013**
  - وكالة الطاقة: التزام أوبك بخفض الإنتاج يتراجع - أوبك ومنتجون خارجها اتفقوا على خفض الإنتاج حوالي 1.8 مليون برميل يوميا

التفاصيل:

وكالة الطاقة: التزام أوبك بخفض الإنتاج يتراجع - أوبك ومنتجون خارجها اتفقوا على خفض الإنتاج حوالي 1.8 مليون برميل يوميا
قالت وكالة الطاقة الدولية اليوم إن التزام منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بتخفيضات الإنتاج تراجع في يونيو/حزيران إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر، في الوقت الذي يضخ فيه العديد من الأعضاء المزيد من الخام فوق المسموح به وفقا لاتفاق خفض الإنتاج، مما يؤخر استعادة السوق توازنها.

وتراجع التزام أوبك بالتخفيضات إلى 78% الشهر الماضي من 95% في مايو/أيار المنصرم، حيث بدد إنتاج يفوق المسموح به من الجزائر والإكوادور والغابون والعراق والإمارات وفنزويلا أثر الالتزام القوي من جانب السعودية والكويت وقطر وأنغولا.
وقالت الوكالة التي مقرها باريس" في كل شهر يحدث على ما يبدو شيء ما يثير الشكوك بشأن وتيرة عملية استعادة التوازن."
وأضافت "هذا الشهر توجد عقبتان: التعافي الكبير في إنتاج النفط من ليبيا ونيجيريا، وانخفاض معدل التزام أوبك باتفاقها الخاص بالإنتاج."
واتفقت منظمة البلدان المصدرة للنفط وعدد من المنتجين غير الأعضاء في أوبك -ومن بينها روسيا -على خفض الإنتاج حوالي 1.8 مليون برميل يوميا حتى مارس/آذار 2018، لتقليص تخمة المعروض العالمية التي يحفزها ازدهار الإنتاج الأميركي.
وتقرر إعفاء ليبيا ونيجيريا من التخفيضات بسبب سنوات من عدم الاستقرار ألحقت الضرر بإنتاجهما.
وفي الأثناء انخفضت أسعار النفط اليوم بفعل استمرار المخاوف بشأن فائض الإنتاج، حيث تراجعت العقود الآجلة لخام برنت أربعة سنتات عن أحدث إغلاق له إلى 47.70 دولارا للبرميل، بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط ثلاثة سنتات إلى 45.46 دولارا للبرميل، خلال تعاملات الصباح.

- **صحيفة الاقتصادية – الجمعة 14.07.2017**
  - حقل أبو الطفل النفطي في ليبيا ينتج 85 ألف برميل يوميا
  - »أوبك» مطالبة بإجراءات «صادمة» لإنعاش أسعار النفط .. وحالة توجس حول «تحقيق التوازن«
  - النفط يتراجع وسط انخفاض الالتزام بتخفيضات أوبك
  - الصين أكبر مشتر عالمي للنفط في يونيو
  - وكالة الطاقة: التزام المنظمة بخفض الإنتاج الأدنى في 6 أشهر
  - نمو متوقع لسوق الغاز الطبيعي العالمية خلال 5 أعوام

التفاصيل:

حقل أبو الطفل النفطي في ليبيا ينتج 85 ألف برميل يوميا
قال مسؤول في حقل أبو الطفل النفطي في ليبيا إن الحقل ينتج 85 ألف برميل يوميا من النفط الخام بعد شهر من إعادة فتحه.
وغادرت أول ناقلة في ثلاث سنوات تحمل صادرات الخام المنتج من الحقل ميناء الزويتينة متجهة إلى إيطاليا اليوم الخميس وعلى متنها600 ألف برميل.
وقال مصدر بقطاع النفط إن الحقل بدأ الإنتاج بسلاسة بعد إزالة الرواسب العالقة في خطوط الأنابيب وقد يرتفع الإنتاج إلى 100 ألف برميل يوميا.
وحقل أبو الطفل تديره شركة مليته للنفط والغاز وهي مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط الليبية وشركة إيني الإيطالية.
وجرى إغلاق الحقل بسبب إغلاقات موانئ وخلاف بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة فينترشال الألمانية.

»أوبك» مطالبة بإجراءات «صادمة» لإنعاش أسعار النفط .. وحالة توجس حول «تحقيق التوازن«

ذكر تقرير لمجموعة جولدمان ساكس المصرفية، أنه يتعين على منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أن تقوم بإجراءات صادمة في سوق النفط من أجل إنعاش مستوى الأسعار ومن ثم تحفيز الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وقالت المجموعة، إن منظمة أوبك مطالبة بزيادة خفض الإنتاج بهدف تقليص حالة الفوضى في الأسواق الدولية، مشيرة إلى أنه دون مثل هذا الإجراء لن يحدث تقدم سريع فيما يتعلق بالانخفاض المستمر والمستهدف سواء في مستوى المخزونات أو نشاط الحفر الأمريكي، متخوفة من احتمال أن تتراجع الأسعار إلى ما دون 40 دولارا للبرميل.

وأوضح التقرير أن التحذيرات من خفض الأسعار جاءت بناء على الطفرة التي شهدها إنتاج كل من ليبيا ونيجيريا المعفيتين من القيود المفروضة على إنتاج "أوبك"، إضافة إلى ارتفاع إمدادات الولايات المتحدة ونمو أنشطة الحفر التي أثرت بشكل سلبي وواسع في الأسعار.

وأشار إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة حتى 30 يونيو الماضي، بأكبر قدر منذ يناير الماضي وهو ما عوض الانخفاض الذي حدث في مستوى مخزونات النفط الخام.

وقال التقرير إن هناك مؤشرات على أن إنتاج النفط الصخري الزيتي الأمريكي سيشهد حالة من تباطؤ النشاط على أساس مستمر في الأسابيع المقبلة، مبينا أن مستويات المخزونات ما زالت مرتفعة وهناك حالة من التوجس حول وضع السوق وفرص تحقيق التوازن في العام المقبل.

إلى ذلك، حققت أسعار النفط انخفاضا، على الرغم من تراجع المخزونات الأمريكية وصدور بيانات عن تحسن مؤشرات الطلب على النفط في الصين، ولكن استمرار تخمة المعروض وزيادة إمدادات المنتجين انعكست سلبا على الأسعار.

ودعم انخفاض الأسعار تحذيرات من وكالة الطاقة الدولية بشأن زيادة الإمدادات خاصة بعد ارتفاع الإنتاج الأمريكي إلى أعلى مستوى في عامين وزيادة الإنتاج الليبي إلى مستوى قياسي هو الأعلى في أربع سنوات.

وفي هذا الإطار، أكد لـ"الاقتصادية"، رينيه تسفانيبول مدير شركة "طاقة" في هولندا، أن تسجيل منظمة أوبك المستوى الأدنى في خفض الإنتاج في ستة أشهر – هي عمر الاتفاقية – يعود إلى الزيادات الواسعة في الإنتاج التي أسهمت بها الدولة المعفاة وهي ليبيا ونيجيريا وهو ما فاقم بالفعل من تخمة الإمدادات في السوق التي يقودها الإنتاج الأمريكي.

وقال إن المفاوضات التي ستبدأها "أوبك" مع ليبيا ونيجيريا ضمن أعمال الاجتماع الوزاري للجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج بمدينة بطرسبورج يوم 24 يوليو الجاري قد يسفر عن اتفاقات جديدة تحد من الزيادات الواسعة وغير المتوقعة في إنتاج البلدين خلال الشهور القليلة الماضية وهو ما عرقل جهود "أوبك" نحو تقييد المعروض لدعم توازن السوق.

وأضاف أن الأمر ليس قاصرا على ليبيا ونيجيريا فهناك انخفاض ملحوظ آخر في التزام دول أخرى بخفض الإنتاج وقد تراجع مستوى الالتزام إلى 78 في المائة، بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، مشيرا إلى دولا مثل العراق والجزائر، حيث جاء التزامهما أقل من الشهور السابقة وهو ما يمثل زيادة في الأعباء التي تواجه اتفاق فيينا وتؤخر فاعليته في التغلب على حالة عدم الاستقرار في الأسواق.

من جانبه، أوضح لـ"الاقتصادية" فرانك يوكنهوفر مدير مشروعات شركة سيمنس في بلجيكا وهولندا، أن هناك نموا محلوظا في يونيو الماضي في الواردات النفطية للصين وهو ما يعكس آفاقا جيدة لتحسن مستويات الطلب ومن ثم قطع خطوات جيدة في طريق استعادة التوازن في السوق النفطية.

وقال إن تراجع المخزونات الأمريكية من الوقود يعد من العوامل الإيجابية الداعمة للأسعار، خاصة أن المخزونات تظل هي التحدي الأكبر أمام جهود استعادة الاستقرار في السوق بسبب وجود فائض كبير فوق المتوسط في خمس سنوات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتركز جهود "أوبك" وشركائها المستقلين على تسريع الخطوات لامتصاص هذا الفائض باعتباره مفتاح

الاستقرار المنشود في السوق.
وذكر أن الطلب على النفط ما زال في مستويات جيدة خاصة بعد انتعاش واردات الصين، لافتا إلى أن الطلب الأكبر في العالم قادم من السوق الهندية التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة وبجهود متسارعة في التنمية، وفي احتياجات واستهلاك الطاقة خاصة من الموارد التقليدية وتعد السوق الهندية الرئيسة بالنسبة لأغلب المنتجين خاصة دول منظمة أوبك.
من ناحيته، أكد لـ"الاقتصادية" إيفيليو ستايلوف المستشار الاقتصادي البلغاري السابق في فيينا، أن حالة الفائض في المعروض النفطي من المرجح أن تستمر خلال العام المقبل 2018 بحسب تقديرات منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية، مشددا على ضرورة أن يقدم المنتجون على آليات جديدة تسرع بجهود تصحيح مسار السوق وتحفيزه نحو النمو المستدام وتقليل الفجوة بين العرض والطلب.
وأوضح أن استثمارات النفط والغاز تراجعت بشكل حاد في العام الماضي بنحو 26 في الماضي، بحسب وكالة الطاقة الدولية، وهذا الأمر مقلق للسوق ويهدد مستقبل الإمدادات وهو ما جعل المنتجين يتحركون صوب زيادة جهود إنعاش الأسعار، خاصة أن استثمارات الطاقة بشكل عام تواجه تراجعا ملحوظا على مدار ثلاثة أعوام متتالية.
وفيما يخص الأسعار، انخفضت أسعار النفط أمس، بفعل استمرار المخاوف بشأن فائض الإنتاج لكن بيانات قوية بشأن واردات الصين وإشارات على أن المخزونات الأمريكية تنخفض تدريجيا قدمت بعض الدعم للأسعار.
وبحلول الساعة 0657 بتوقيت جرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام برنت أربعة سنتات عن أحدث إغلاق له إلى 47.70 دولار للبرميل.
وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط ثلاثة سنتات إلى 45.46 دولار للبرميل.
وجاءت الانخفاضات بعد أن قال لازلو فارو كبير الاقتصاديين لدى وكالة الطاقة الدولية إن أسواق النفط ما زالت تعاني تخمة المعروض.
وقال فارو في طوكيو "لا شك في أن السوق متخمة بالمعروض في الأمد القصير" مضيفا أن هذا يرجع لأسباب من بينها ارتفاع الإنتاج من حقل كاشاجان النفطي العملاق في قازاخستان.
وذكرت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أمس الأول، أن العالم سيحتاج إلى 32.20 مليون برميل يوميا من الخام من أعضائها في العام المقبل بانخفاض 60 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الحالي في الوقت الذي يجد فيه المستهلكون خيارات متزايدة من الإمدادات القادمة من خارج "أوبك."
ورغم استمرار فائض الإنتاج فإن هناك مؤشرات على انخفاض تدريجي في التخمة العالمية.
وفي الولايات المتحدة انخفضت مخزونات النفط الخام الأسبوع الماضي بأكبر قدر في عشرة أشهر.
وتراجعت أسعار النفط بالسوق الأوروبية أمس، لتواصل هبوطها لليوم الثاني على التوالي، مع تجدد مخاوف تخمة المعروض العالمي، خاصة بعد ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في أكثر من عامين، وتسارع إنتاج ليبيا لأعلى مستوى في نحو أربع سنوات، يأتي هذا وسط تحذيرات وكالة الطاقة الدولية حول صعوبة تحقيق التوازن بالسوق كما كان متوقعا.
وبحلول الساعة 09:10 بتوقيت جرينتش تراجع الخام الأمريكي إلى مستوى 45.15 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 45.43 دولار، وسجل أعلى مستوى 45.56 دولار، وأدنى مستوى 44.97 دولار.
ونزل خام برنت إلى مستوى 47 35.دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 47.67 دولار، وسجل أعلى مستوى 47.80 دولار، وأدنى مستوى 47.16 دولار.

النفط يتراجع وسط انخفاض الالتزام بتخفيضات أوبك

تراجعت أسواق النفط اليوم الجمعة وسط انخفاض درجة الالتزام بتخفيضات أوبك لكنها ظلت بصدد مكاسب أسبوعية قوية. وفي الساعة 0709 بتوقيت جرينتش انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 19 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة إلى 48.23 دولار للبرميل. وزادت الأسعار حوالي 3.5 بالمئة منذ بداية الأسبوع. وسجلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 45.93 دولار للبرميل منخفضة 15 سنتا لكن متجهة صوب مكاسب أسبوعية قدرها 3.8 بالمئة. وما زالت أسعار الخام حول مستويات أواخر نوفمبر تشرين الثاني عندما تعهدت مجموعة من منتجي النفط تضم روسيا ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بحجب نحو 1.8 مليون برميل يوميا من الإمدادات بين يناير كانون الثاني الماضي ومارس آذار 2018. وقال بنك الاستثمار الأمريكي جيفريز "التزام أوبك بتخفيضات الإنتاج تراجع إلى 98 بالمئة في يونيو (حزيران) لكن الأهم أن إنتاج العضوين المعفيين حاليا (من التخفيضات) ليبيا ونيجيريا أصبح يزيد نحو 700 ألف برميل يوميا عنه وقت إبرام اتفاق أوبك في نوفمبر (تشرين الثاني) مما يبطل أثر نحو 60 بالمئة من تخفيضات أوبك. وزيادة الإنتاج الأمريكي بمرور الوقت تبطل أثر النسبة الباقية." وزاد إنتاج النفط الأمريكي أكثر من عشرة بالمئة على مدى العام الأخير إلى 9.4 مليون برميل يوميا.

الصين أكبر مشتر عالمي للنفط في يونيو

أظهرت بيانات الجمارك أمس، أن الصين استوردت 36.11 مليون طن من النفط الخام، بما يعادل 8.79 مليون برميل يوميا في حزيران (يونيو) الماضي، ما يجعلها مجددا أكبر مشتر عالمي في ذلك الشهر.

ووفقا لحسابات لـ "رويترز"، فقد زادت واردات يونيو 17.9 في المائة على أساس سنوي، على الرغم من تراجع الشحنات 2.9 في المائة مقارنة بأيار (مايو) الماضي، الذي سجل ثاني أعلى مستوى على الإطلاق.

وقال نيل بيفريدج؛ المحلل في "سانفورد س. برنشتاين" في هونج كونج، إن الطلب القوي نتج عن أسعار النفط المنخفضة ونمو مبيعات السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات. وزاد الإقبال على الواردات بسبب انخفاض الإنتاج المحلي. وأظهرت حسابات أجرتها "رويترز"، من واقع بيانات أمريكية أسبوعية أن الواردات تجاوزت متوسط، الشحنات المتجهة إلى الولايات المتحدة في يونيو البالغ 7.94 مليون برميل يوميا.

ووفقا لبيانات الجمارك استوردت الصين 212 مليون طن من الخام أو 8.55 مليون برميل يوميا في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بزيادة 13.8 في المائة على الفترة نفسها من 2016.

ونمت الواردات لثاني أعلى مستوى على الإطلاق في مايو، وسط مخاوف من انخفاض إمدادات الخام إلى آسيا، بعد أن مددت أوبك ومنتجون آخرون اتفاق خفض الإنتاج حتى مارس 2018.

وأظهرت بيانات الجمارك أن واردات الغاز الطبيعي في الأشهر الستة الأولى من العام زادت 15.9 في المائة إلى 31.09 مليون طن، بينما انخفضت واردات منتجات النفط المكرر 2.8 في المائة إلى 15.03 مليون طن في النصف الأول من السنة.

وكالة الطاقة: التزام المنظمة بخفض الإنتاج الأدنى في 6 أشهر

قالت وكالة الطاقة الدولية أمس، إن التزام "أوبك" بتخفيضات الإنتاج تراجع في حزيران (يونيو)

الماضي، إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر في الوقت الذي يضخ فيه عديد من الأعضاء مزيدا من الخام فوق المسموح به وفقا لاتفاق الإنتاج، ما يؤخر استعادة السوق لتوازنها.
وانخفض التزام "أوبك" بالتخفيضات إلى 78 في المائة الشهر الماضي من 95 في المائة في أيار (مايو) الماضي، حيث بدد إنتاج يفوق المسموح به من الجزائر والإكوادور والجابون والعراق والإمارات وفنزويلا أثر الالتزام القوي من جانب السعودية والكويت وأنجولا، بحسب "رويترز."
وقالت الوكالة التي مقرها باريس "في كل شهر يحدث على ما يبدو شيء ما ليثير الشكوك بشأن وتيرة عملية استعادة التوازن. هذا الشهر توجد عقبتان: التعافي الكبير في إنتاج النفط من ليبيا ونيجيريا وانخفاض معدل التزام "أوبك" باتفاقها الخاص بالإنتاج."
واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وعدد من المنتجين غير الأعضاء في "أوبك" من بينهم روسيا على خفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا حتى آذار (مارس) 2018 لتقليص تخمة المعروض العالمية التي يحفزها ازدهار الإنتاج الأمريكي.
وتقرر إعفاء ليبيا ونيجيريا من التخفيضات بسبب سنوات من عدم الاستقرار الذي ألحق الضرر بإنتاجهما. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن البلدين استطاعا زيادة إنتاجهما أكثر من 700 ألف برميل يوميا في الأشهر الأخيرة.
وأضافت وكالة الطاقة الدولية "بالنسبة لأعضاء أوبك، الذين اتفقوا على خفض الإنتاج 1.2 مليون برميل يوميا، فإن يروا خفضهم يتقلص نحو الثلثين أمر محبط جدا، خاصة أن اتفاقهم، حتى اللحظة، يجرى الالتزام به على نحو جيد بالمعايير التاريخية."
وأدت التخفيضات إلى استقرار أسعار النفط عند نحو 45 إلى 50 دولارا للبرميل، لكن الأسعار تتعرض لضغوط متجددة في الأسابيع الأخيرة بسبب نمو الإنتاج الأمريكي ومحدودية الدلائل على أن المخزونات العالمية تنخفض من مستوى قياسي مرتفع فوق ثلاثة مليارات برميل.
وأوضحت وكالة الطاقة الدولية، التي تقدم المشورة للدول الصناعية بشأن سياسات الطاقة، أن النمو القوي للطلب في النصف الثاني من 2017 وفي 2018 سيسرع وتيرة استعادة السوق لتوازنها.
وأشارت إلى أن الطلب على نفط أوبك من المتوقع أن يزيد باطراد خلال 2017 وأن يبلغ 33.6 مليون برميل يوميا في الربع الأخير من العام بزيادة مليون برميل يوميا عن إنتاج المنظمة في حزيران (يونيو).
وقالت: "بفرض أن هناك التزاما قويا بتخفيضات "أوبك"، فإن هذا سيعني ضمنا سحبا كبيرا للمخزونات، حتى إذا تعافى إنتاج ليبيا ونيجيريا بدرجة أكبر."
وأفادت وكالة الطاقة الدولية بأن مخزونات الدول الصناعية بلغت في أيار (مايو) الماضي، ما يزيد على 266 مليون برميل فوق متوسط خمس سنوات انخفاضا من 300 مليون برميل في نيسان (أبريل) الماضي. وتظهر بيانات أولية انخفاضا بوتيرة أقل للمخزونات في حزيران (يونيو).

نمو متوقع لسوق الغاز الطبيعي العالمية خلال 5 أعوام

ذكرت الوكالة الدولية للطاقة في توقعات نشرت أمس أن السوق العالمية للغاز الطبيعي ستشهد نموا بوتيرة معتدلة خلال الأعوام الخمسة المقبلة.
وقالت المنظمة، إنه من المتوقع تسجيل نمو في العرض والطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 1.6 في المائة، في المتوسط سنويا، ليصل كلاهما إلى 3986 مليار متر مكعب في عام 2022، وفقا لـ"الألمانية."
ويأتي 40 في المائة، تقريبا من النمو في الطلب من الصين وحدها، وهو ما يرجع لسياسات الحكومة الهادفة لتحسين جودة الهواء عبر استخدام الغاز كبديل للفحم في الصناعة.
وأشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى بريطانيا كمثال آخر للسياسات البيئية، التي تتحول من النفط

إلى الغاز، حيث أدى تسعير الانبعاثات الكربونية إلى زيادة قدرها ثمانية مليارات متر مكعب في استخدام الغاز.
ويحل طلب القطاع الصناعي بشكل عام مكان توليد الطاقة كمصدر أول لزيادة استخدام الغاز، حيث يزيد طلب قطاع الصناعة بنسبة 2.9 في المائة، سنويا مقابل زيادة بنسبة 0.9 في المائة، في الطلب على الغاز لتوليد الطاقة.
وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يشكل النمو المعتدل للطلب على الغاز الطبيعي تقييدا للتوسع في الإنتاج، بينما تعني السوق التي تشهد فائضا في المعروض أن يقل الاستثمار في منشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة.
ووفقا للتوقعات سيسجل الطلب في منطقة الشرق الأوسط على الغاز نموا بنسبة 2.4 في المائة، سنويا، وهو ما يعود أيضا إلى التوسع في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الكيماويات والألومنيوم والصلب.
من جهة أخرى، وقعت وزارة النفط العراقية مع شركة جنرال إلكتريك ممثلة في شركة بيكر هيوز أمس، عقدا لاستثمار الغاز المنتج في حقلي الناصرية والغراف في محافظة الناصرية.
وقال جبار علي اللعيبي وزير النفط، في تصريح صحافي عقب حفل التوقيع الذي تم في مقر وزارة النفط، إن الوزارة ماضية في تنفيذ خططها الاستراتيجية لتأمين الإيرادات المالية لخزينة الدولة العراقية وتطوير الصناعة النفطية، وفقا لـ"الألمانية."
وأضاف أن المشروع يمثل نقلة نوعية في عملية استثمار الغاز وسينفذ على مرحلتين، الأولى تنفيذ منشأة لتجفيف وضغط الغاز (70 - 100 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا)، والمرحلة الثانية يتم فيها إنجاز المشروع وبناء معمل جديد لسوائل الغاز بقدرة استيعابية تبلغ 200 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا.

- **CNN Arabic – الجمعة 14.07.2017**
  - ظهور تشققات بخطة "أوبك" للحد من وفرة إمدادات النفط

التفاصيل:

ظهور تشققات بخطة "أوبك" للحد من وفرة إمدادات النفط
لندن، بريطانيا (--(CNNيواجه أعضاء منظمة "أوبك" صعوبة في الوفاء بوعودهم.
إذ ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن عدداً قليلاً فقط من دول "أوبك" يمتثل تماماً لاتفاق الحد من إنتاج النفط الخام. وانخفض الامتثال العام للاتفاق إلى 78 في المائة في يونيو/ حزيران الماضي، من 95 في المائة في مايو/ أيار الماضي. وهو أقل مستوى من الامتثال منذ بدء سريان الاتفاق في يناير/ كانون الثاني الماضي.
وقالت الوكالة في تقرير جديد: "في الوقت الذي تواصل فيه أكبر منتج، المملكة العربية السعودية، الوفاء بوعدها بخفض الانتاج، فإن العديد من المنتجين الآخرين لم يفوا بالتزاماتهم حتى الآن."
وبالإضافة إلى المملكة العربية السعودية، امتثلت غينيا وأنغولا تماماً بالاتفاق.
واتفقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والمنتجون الرئيسيون الآخرون، بما فيهم روسيا، على خفض الانتاج في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وهو جزء من محاولة للقضاء على وفرة معروض النفط العالمي وزيادة الأسعار. في مايو/ أيار الماضي، سعت المجموعة لتمديد سريان الاتفاق حتى نهاية مارس/ آذار 2018.

وقالت الوكالة الدولية للطاقة التي ترصد اتجاهات الطاقة لأغنى الدول في العالم، إن انتاج "أوبك" الخام ارتفع بمقدار 340 ألف برميل يوميا في يونيو/ حزيران إلى 32.6 مليون برميل، وهو أعلى مستوى في عام 2017.
وقد انتجت المملكة العربية السعودية 10.05 مليون برميل يومياً في يونيو/ حزيران الماضي، وهي المرة الأولى التي يتجاوز فيها إنتاجها 10 ملايين برميل يومياً. ومع ذلك، ظلت ضمن حدودها المخصصة.
كما فتحت كل من ليبيا ونيجيريا، اللتين تجنبتا فرض تخفيضات الانتاج بسبب تعافيهما من الصراع، الصنابير.
وقالت الوكالة إن الدول المنتجة من غير الأعضاء في "أوبك" التي تطوعت لخفض الانتاج كانت أفضل في الواقع في الالتزام بالاتفاقية في يونيو/ حزيران الماضي من الدول ضمن المنظمة. وتحسن امتثالها إلى 82 في المائة.
وارتفعت أسعار النفط الخام فوق 54 دولاراً في الأشهر التي أعقبت اتفاق نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ولكن الزيادة كانت قصيرة الأجل. وتراجع النفط الشهر الماضي، ولكن الأسعار منذ ذلك الحين تعافت قليلاً.
كما أن ارتفاع إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة يضغط على اتفاق "أوبك". إذ حذرت مؤسسة "غولدمان ساكس"، الثلاثاء، من أن النفط الخام قد ينخفض إلى ما دون 40 دولاراً للبرميل "قريباً"، إذا فشلت أوبك في اتخاذ المزيد من الإجراءات.
وذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن إنتاج النفط الخام الأمريكي ينمو بانتظام، ليصل إلى أكثر من 9 ملايين برميل يومياً في فبراير/ شباط.
وازداد عدد الحفارات الأمريكية العاملة أكثر من الضعف مقارنة بعددها في مايو/ أيار 2016. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن ينمو إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 780 ألف برميل يومياً العام المقبل.

- **The Daily Star –Friday 14.07.2017**
  - Venezuela oil exports to Cuba drop, energy shortages worsen

Details:

Venezuela oil exports to Cuba drop, energy shortages worsen

HAVANA/HOUSTON, United States: Venezuela's crude and fuel deliveries to Cuba have slid almost 13 percent in the first half this year, according to documents from state-run oil company PDVSA viewed by Reuters, threatening to worsen gasoline and power shortages in the communist-run island.

Cuba's government since 2016 has reduced fuel allocations 28 percent to most state-run companies, and has cut electricity consumption. Public lighting was cut 50 percent, while residential electric use was spared.

Beginning in March, Cubans also have reported minor gasoline and diesel shortages at service stations.

Cuba's economy depends heavily on Venezuelan crude shipments under a series of bilateral agreements started in 2000 by the South American country's late President Hugo Chavez. In return, the island nation has provided Venezuela with Cuban doctors and other services.

Venezuela's shipments of crude for Cuba's refineries dropped 21 percent to 42,310 bpd, the documents showed. Last year, Venezuela made up for a shortfall in crude shipments by sending Cuba more fuels, but this year's data showed refined products sent to Cuba remained almost unchanged at around 30,040 bpd.

In total, PDVSA sent Cuba an average of 72,350 barrels per day (bpd) of crude and refined products in the first half of 2017, down almost 13 percent from the same period of last year, according to the data from internal PDVSA trade reports.

The source who provided the documents to Reuters asked not to be named.

"Cuba needs at least 70,000 bpd from Venezuela to cover its energy deficit and avoid deeper rationing. A larger or total loss of the Venezuelan supply would have a high political and financial cost for Cuba," which has been gearing up to welcome more tourists, said Jorge Pinon, a Cuban energy expert at the University of Texas in Austin.

Cuba suffered severe energy rationing in the 1990s after the collapse of the Soviet Union, an ally that had provided cheap fuel. In 2016, Cuba's economy went into recession for the first time since those days, declining almost 1 percent as shrinking export earnings left it short of funds to import oil on the open market and replace declining Venezuelan supplies.

With Venezuela's crude production sliding in 2017 for the sixth year in a row, the OPEC nation has had less oil to send Cuba and other customers in regions from Asia to North America and the Caribbean.

Cuba, which produces extremely heavy crude used by industry and power plants, received 103,226 bpd of oil from Venezuela in the first half of 2015, according to the same data.

PDVSA, whose full name is Petroleos de Venezuela SA, did not reply to a request for comment.

Venezuela's oil shipments to Cuba have been falling since 2008, when they peaked at 115,000 bpd mainly due to a decline in crude exports. The poor shape of Venezuelan refineries cut into fuel exports this year, and Venezuela has also had to boost fuel imports to meet domestic demand.

Cuba, in addition to rationing fuel, is seeking oil cargoes from other producers including Russia, something it had not done for more than a decade.

In one of several recent shipments, the Ocean Quest tanker loaded with fuel oil at Russia's Tuapse terminal, arrived in Havana on July 9 and is waiting to discharge, according to Thomson Reuters vessel tracking data. The Tuapse terminal is operated by state-run Rosneft.

Cuba's three aged refineries have been operating at reduced rates since last year due to a shortage of light crude, which also affects Venezuela's 1.3-million-bpd refining network.

- **دار الخليج الاقتصادى – الجمعة 14.07.2017**
  - الأدنى خلال النصف الأول - «الطاقة الدولية» : التزام «أوبك» بخفض الإنتاج يتراجع 78% في يونيو

التفاصيل:

الأدنى خلال النصف الأول - «الطاقة الدولية» : التزام «أوبك» بخفض الإنتاج يتراجع 78% في يونيو

أكدت وكالة الطاقة الدولية أن التزام «أوبك» بتخفيضات الإنتاج تراجع في يونيو/ حزيران إلى أدنى مستوياته في ستة أشهر في الوقت الذي يضخ فيه العديد من الأعضاء المزيد من الخام فوق المسموح به وفقاً لاتفاق الإنتاج، ما يؤخر استعادة السوق لتوازنها. وانخفض التزام «أوبك» بالتخفيضات إلى 78 في المئة الشهر الماضي من 95 في المئة في مايو/ أيار؛ حيث بدد إنتاج يفوق المسموح به من الجزائر والإكوادور والجابون والعراق والإمارات وفنزويلا أثر الالتزام القوي من جانب السعودية والكويت وقطر وأنجولا.

قالت وكالة الطاقة الدولية، التي مقرها باريس: «في كل شهر يحدث على ما يبدو شيء ما ليثير الشكوك بشأن وتيرة عملية استعادة التوازن. هذا الشهر توجد عقبتان: التعافي الكبير في إنتاج النفط من ليبيا ونيجيريا، وانخفاض معدل التزام «أوبك» باتفاقها الخاص بالإنتاج». واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول إلى جانب عدد من المنتجين غير الأعضاء في «أوبك» من بينهم روسيا على خفض الإنتاج حوالي 1.8 مليون برميل يومياً حتى مارس/ آذار 2018 لتقليص تخمة المعروض العالمية التي يحفزها ازدهار الإنتاج الأمريكي.

توازن السوق

وقالت وكالة الطاقة الدولية، التي تقدم المشورة للدول الصناعية بشأن سياسات الطاقة، إن النمو القوي للطلب في النصف الثاني من 2017 وفي 2018 سيسرع وتيرة استعادة السوق لتوازنها. وأضافت أن الطلب على نفط «أوبك» من المتوقع أن يزيد باطراد خلال 2017 وأن يبلغ 33.6 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من العام بزيادة مليون برميل يومياً عن إنتاج المنظمة في يونيو/ حزيران. وتابعت: «بفرض أن هناك التزاماً قوياً بتخفيضات «أوبك»، فإن هذا سيعني ضمناً سحباً كبيراً للمخزونات، حتى إذا تعافى إنتاج ليبيا ونيجيريا بدرجة أكبر». وقالت، إن مخزونات الدول الصناعية بلغت في مايو/ أيار ما يزيد على 266 مليون برميل فوق متوسط خمس سنوات انخفاضاً من 300 مليون برميل في إبريل/نيسان. وتظهر بيانات أولية انخفاضاً بوتيرة أقل للمخزونات في يونيو/ حزيران.

إعادة تقييم المشاريع

وقالت الوكالة، إنه في الوقت الذي يعود فيه المنتجون من خارج «أوبك» كالولايات المتحدة وكندا والبرازيل بقوة إلى وضع زيادة الإمدادات فإن انخفاض أسعار النفط قد يجبر بعض المنتجين الأمريكيين على إعادة تقييم المشاريع.

وأضافت وكالة الطاقة، أن البيانات المالية تشير إلى أنه في الوقت الذي قد يكون الإنتاج فيه وفيراً فإن الأرباح ليست كذلك، وقد نقلت تقارير صحفية صدرت في الآونة الأخيرة عن مسؤولين تنفيذيين بالشركات قولهم: إن أسعار النفط ينبغي أن تدور حول 50 دولاراً للبرميل؛ للحفاظ على نمو الإنتاج.

نمو سوق الغاز

من جانب آخر، توقعت الوكالة الدولية للطاقة أن السوق العالمية للغاز الطبيعي سوف تشهد نمواً

بوتيرة معتدلة خلال الأعوام الخمسة المقبلة. وقالت الوكالة، إنه من المتوقع تسجيل نمو في العرض والطلب على الغاز الطبيعي بنسبة 1.6% في المتوسط سنوياً، ليصل كلاهما إلى 3986 مليار متر مكعب في عام 2022. ويأتي 40% تقريباً من النمو في الطلب من الصين وحدها، وهو ما يرجع لسياسات الحكومة الهادفة لتحسين جودة الهواء عبر استخدام الغاز كبديل للفحم في الصناعة .
وأضافت أن بريطانيا مثال آخر للسياسات البيئية التي تتحول من النفط إلى الغاز؛ حيث أدى تسعير الانبعاثات الكربونية إلى زيادة قدرها 8 مليارات متر مكعب في استخدام الغاز. ويحل طلب القطاع الصناعي بشكل عام مكان توليد الطاقة كمصدر أول لزيادة استخدام الغاز؛ حيث يزيد طلب قطاع الصناعة بنسبة 2.9% سنوياً مقابل زيادة بنسبة 0.9% في الطلب على الغاز لتوليد الطاقة.

أمريكا ثاني أكبر مصدر
وأوضحت الوكالة، أن الولايات المتحدة بصدد امتلاك الطاقة الإنتاجية لتصبح ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بنهاية 2022 بعد أستراليا وقبل قطر. وقالت إن طاقة التصدير العالمية للغاز المسال ستصل إلى 650 مليار متر مكعب سنوياً بنهاية 2022 مقارنة مع أقل من 452 مليار متر مكعب سنوياً في 2016. من ذلك القدر ستبلغ طاقة التصدير الأسترالية 117.8 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز المسال تليها الولايات المتحدة عند 106.7 مليار متر مكعب سنوياً ثم قطر بواقع 104.9 مليار متر مكعب سنوياً حسبما ذكرت الوكالة .
وستظل أستراليا على القمة بإضافة 30 مليار متر مكعب سنوياً بنهاية 2022 لطاقتها الإنتاجية الراهنة، لكن الولايات المتحدة التي شهدت زيادة في إنتاج الغاز الصخري ستضيف نحو 90 مليار متر مكعب لطاقتها التي تبلغ 14 مليار متر مكعب سنوياً حالياً.

أكبر مصدري الغاز
وقال التقرير: «بنهاية فترة توقعاتنا ستكون الولايات المتحدة في وضع يؤهلها لتحدي أستراليا وقطر على قيادة مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم»؛ لكن التقرير قال إن الطاقة الإنتاجية الجديدة للغاز المسال تضاف إلى سوق وفيرة الإمدادات بالفعل بينما ينخفض الطلب في بعض البلدان الكبيرة المستوردة مثل اليابان. ومع توقع وصول الطلب إلى 460 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2022 فستحوي السوق طاقة فائضة تصل إلى 190 مليار متر مكعب، ما يفرض ضغوطاً على أسعار الغاز، ويثبط استثمارات المنبع .
وتزيد أسعار الغاز الطبيعي المسال المنخفضة حالياً صعوبة الوضع بالنسبة للمصدرين وتؤدي المنافسة لتخفيف قيود العقود الصارمة عادة التي هيمنت على حركة التجارة البعيدة المدى.

زيادة الإنتاج
وذكرت وكالة الطاقة، أن هذا التغيير سيتسارع أكثر مع التوسع في الصادرات الأمريكية غير المرتبطة بمقصد بعينه وبذلك سيكون لها دور رئيسي في زيادة سيولة ومرونة تجارة الغاز المسال. وقال كيسوكي ساداموري، مدير أمن وأسواق الطاقة في وكالة الطاقة الدولية، إن التقرير لم يقيم تأثير خطط قطر؛ لأنه من المتوقع بدء تشغيل الطاقة الإضافية بعد فترة توقعات التقرير وهي بين عامي 2016 و2022. وبشكل إجمالي قالت الوكالة، إن إنتاج الغاز العالمي سينمو بشكل أسرع عن النفط والفحم في الأعوام الخمسة المقبلة بدعم انخفاض السعر ووفرة المعروض، إضافة إلى تنامي تفضيل الغاز بسبب انبعاثاته القليلة مقارنة بغيره من مصادر الوقود الأحفوري.

الدول النامية
وأشارت الوكالة إلى أنه من المتوقع زيادة الطلب العالمي على الغاز 1.6 في المئة إلى أربعة آلاف مليار متر مكعب بحلول عام 2022 وهو ما يزيد بقليل على توقعات العام الماضي التي كانت تشير

إلى زيادة الطلب 1.5 في المئة. ومن المتوقع أن تأتي النسبة الأكبر لزيادة الطلب من الدول النامية بقيادة الصين. ويُنقل معظم الغاز عبر خطوط الأنابيب وليس السفن التي تشحنه في صورة غاز مسال.هبوط «برنت«
من جانب آخر، ارتفعت أسعار النفط، أمس، رغم استمرار المخاوف بشأن فائض الإنتاج؛ ووجود بيانات قوية بشأن واردات الصين وإشارات على أن المخزونات الأمريكية تنخفض تدريجياً قدمت بعض الدعم للأسعار. وزادت العقود الآجلة لخام برنت 1,5٪ إلى 48.44 دولار للبرميل .
وصعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 1,5٪ إلى 46.19 دولار للبرميل. وجاءت الارتفاعات رغم ما قاله لازلو فارو كبير الاقتصاديين لدى وكالة الطاقة الدولية، إن أسواق النفط ما زالت تعاني تخمة المعروض. وأضاف فارو لرويترز: «لا شك في أن السوق متخمة بالمعروض في الأمد القصير.«

إعفاءات لليبيا ونيجيريا
تقرر إعفاء ليبيا ونيجيريا من التخفيضات بسبب سنوات من عدم الاستقرار الذي ألحق الضرر بإنتاجهما. وقالت وكالة الطاقة الدولية، إن البلدين استطاعا زيادة إنتاجهما أكثر من 700 ألف برميل يومياً في الأشهر الأخيرة. وقالت الوكالة: «بالنسبة لأعضاء أوبك، الذين اتفقوا على خفض الإنتاج 1.2 مليون برميل يومياً، فإن يروا خفضهم يتقلص نحو الثلثين أمر محبط جداً، خاصة أن اتفاقهم، حتى اللحظة، يجري الالتزام به على نحو جيد بالمعايير التاريخية.«
وأدت التخفيضات إلى استقرار أسعار النفط عند نحو 45 إلى 50 دولاراً للبرميل، لكن الأسعار تتعرض لضغوط متجددة في الأسابيع الأخيرة؛ بسبب نمو الإنتاج الأمريكي ومحدودية الدلائل على أن المخزونات العالمية تنخفض من مستوى قياسي مرتفع فوق 3 مليارات برميل.

سوق الشرق الأوسط
يتوقع أن يسجل الطلب في منطقة الشرق الأوسط على الغاز نمواً بنسبة 2.4% سنوياً، وهو ما يعود أيضاً إلى التوسع في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الكيماويات والألومنيوم والصلب.
وأشارت التوقعات إلى أن سياسة المملكة العربية السعودية،عملاقة النفط، المتمثلة في تعزيز توليد الطاقة باستخدام الغاز للحفاظ على موارد النفط من أجل التصدير سوف تلعب دوراً في زيادة الطلب .
وتتوقع الوكالة أن يشكل النمو المعتدل للطلب على الغاز الطبيعي تقييداً للتوسع في الإنتاج، بينما تعني السوق التي تشهد فائضاً في المعروض أن يقل الاستثمار في منشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة.
ووفقاً للتوقعات، سوف تسجل الولايات المتحدة 40% من النمو في العرض؛ حيث إن ما تتسم به صناعة الغاز لديها من «تكيف ومرونة ومع انخفاض الأسعار يؤدي إلى نهوض في الإنتاج.

مشروعات جديدة ل «أرامكو«
قالت «أرامكو» إن مشروعها المشترك شركة «أرامكو السعودية نابورس للحفر» من المتوقع أن يبدأ العمليات التجارية في الربع الثالث من العام الحالي. وأضافت «أرامكو» أن الشركة عقدت حديثاً أول اجتماع لمجلس إدارتها في الظهران. والشركة مشروع مشترك مناصفة بين «أرامكو» ونابورس، ويهدف إلى تملك وتشغيل وإدارة منصات الحفر البري في السعودية. وتقول «أرامكو» إن الشركة من أكبر المشاريع المشتركة التي تقام في السعودية حتى الآن ومن المتوقع أن يعمل بها أكثر من خمسة آلاف شخص على مدى الخمسة أعوام المقبلة.